الفصل العاشر

السياقات المفاهيمية
تفسير الإبادة الجماعية الحديثة

نحن بحاجة إلى الانتقال من مفهوم يصف الإبادة الجماعية على أنها فعل متعمَّد إلى آخر يصف بنية النزاع الذي يؤسسه هذا الفعل، وأكدت أن المعنى النموذجي لفعل الإبادة الجماعية قريب من ذاك الخاص بالحرب، وتقترب بنية الإبادة الجماعية بصفتها نزاعًا من بنية الحرب، وغالبًا ما يكون السياق المباشر -أو يصبح- حربًا؛ لأن الإبادة الجماعية ظاهرة هجينة، ولذلك تُفهَم مقاربتا الإبادةَ الجماعيةَ على أنها معتمِدة بشكل ملحوظ على أنماط أساسية أكثر من النزاع (الحرب) والقوة (العسكرية)، ويرى ويبر أن مصطلح الإبادة الجماعية نمط مثالي فرديًّا، يشبه الرأسمالية أو البيروقراطية، ويشير إلى ما يحدث في عدد من الأمثلة ضمن مرحلة تاريخية واسعة، بدلًا من أن يكون «نمطًا مثاليًّا معمِّمًا مثل الحرب والقوة العسكرية، ويحدد عنصرًا مكوِّنًا أشكالًا عدة من القوة»[1]، ومن وجهة نظر الفهم التاريخي، يعد نمط الإبادة الجماعية المثالي لدي أداة تساعد على الاستكشاف، و«تشير إلى طبقة من الظواهر التجريبية المعقدة»[2]، ومن هنا يصبح النمط المثالي فرضية، أو يمكن «استخدامه وسيلة استكشافية من أجل العثور على الفرضية الصحيحة»[3]، ويقترح نوعًا من

التفسير، يركز على الحرب وعلاقات القوة العسكرية، وبصورة غير مباشرة على العلاقات السياسية التي تنشأ منها الحرب عامةً.

ما يزال مفهوم الإبادة الجماعية عامًا لنطاق واسع من الظواهر التاريخية المعقدة، وأحذو هنا حذو لِمكن في المطالبة بنسخة معمِّمة من هذا النوع، مع أنه فردي وفق مصطلحات ويبر، «بيد أن عمليات الإبادة الجماعية لها أهمية بالنسبة إلى التاريخ أو علم الاجتماع»[4]، و«متباينة بصورة نوعية»[5]، حتى وإن وجَبت رؤية التنوعات على أنها «اختلافات في درجة الفعل الذي يبقى من الناحية النوعية نفسه»[6]، لقد رأينا أن الإبادة الجماعية بصفتها مفهومًا يؤطر صنفًا بأكمله من الأفعال والنزاعات، فالحرب «تشبه الحرباء، وتغير أشكالها ومظاهرها تبعًا للظروف التاريخية المتغيرة»[7]، وعندما نلتفت إلى مسألة التفسير التي تناولها المئات في دراسات الحالة والدراسات المقارنة، تصبح قضية التباين ذات معنى كبير، وتعرف القواسم المشتركة لا يعني أن بإمكاننا العثور على شروحات فردية شبه متطابقة لكل حوادث الإبادة الجماعية، بل إن صنف الفعل العام هذا يردُ في تنوع كبير من السياقات، حتى وإن كان العديد منها متعلقًا بالحرب، ومن ثمَّ ستختلف الشروحات بشكل ملحوظ، لذلك وقبل أن نتفحص احتمالات التفسير العام، نحتاج أولًا إلى التفكير بشيء من التنوع الذي تم تعرُّفه عن طريق طيف من الحالات، إذ غالبًا ما تكون المتغيرات أنواعًا فرعية تحددها سياقات سببية معينة، ومن الصعب تبرير أي إطار تعليلي عام من دون إيجاد قواسم مشتركة سببية تتجاوز الاختلاف.

أنواع الإبادة الجماعية

ناقشتُ بعض الاختلافات المتعلقة بالأوجه المتعددة للإبادة الجماعية في الفصل السادس، وحددتُ بعض الاختلافات في عدد من التصنيفات التي

ضاعفت الأنواع الفرعية للإبادة الجماعية، حيث يلاحظ تشوك وجوناسون أن عمليات الإبادة الجماعية تتنوع حسب أنماط المجتمعات التي تحدث فيها، والجناة، والضحايا، والمجموعات، والاتهامات الموجهة ضدهم، والنتائج التي تقع على مجتمع الجاني، فيقدمان تصنيفًا لعمليات الإبادة الجماعية حسب الدافع (الإطار 10.1)، لكن بما أن الدوافع معقدة على الدوام، فإن أي حدث تاريخي سيظهر تلك الأنواع كلها في مزيج مميز، ولذلك فإن احتمال أن تمكِّن هذه الخطة من تصنيف مفيد من دون تقديم تعقيدات أكثر أمر يعتريه الشك، ويقترح تشارني مصفوفة يجمع فيها النطاق (مقياس الاستهداف وسعته)، والسياق (الاستعمار، الحرب،...إلخ)، لتحديد ستة أنواع أساسية (الإطار 10.1)، إذ يمكن لهذه الفوارق أن تتضاعف بالمزيد من الجدولة المتقاطعة، وإحدى مشكلات دراسات الرموز هي إمكانية استخدام دراسات أحداث معينة لرفض الأنواع؛ فعلى سبيل المثال يتساءل أليسون بالمر فيما إذا كانت الإبادة الجماعية الاستعمارية نوعًا مميزًا حقًّا، بعد أن وجد أن الإبادة الجماعية ضد الشعوب الأصلية في كوينزلاند مختلفة إلى حد كبير عن إبادة شعوب الهيريرو (مجموعة عرقية تقطن أجزاء من جنوب إفريقيا) في جزء إفريقيا الجنوبي الغربي الذي يقطنه ألمان[8]، فالحل الوحيد إيجاد تصنيف أكثر إيضاحًا، كما فعل ساموبل توتن، وآخرون عندما طرحوا أن «عمليات الإبادة الجماعية ضد الشعوب الأصلية يمكن تقسيمها إلى عِقابية أو تطويرية، أو انتهاكات تتعلق بالتحفظ، أو مدمرة للبيئة، أو واقعة في سياق النزاع بين دولة ومجموعة أو تجمع أصلي مكون من مجموعات عدة متعاونة تقاوم أفعال الدولة»[9].

الإطار 10.1 تصنيفات الإبادة الجماعية

إسرائيل تشارني: أنواع الإبادة الجماعية

1. المذبحة ذات صفة الإبادة الجماعية (قتل جماعي على نطاق أضيق).
2. الإبادة الجماعية المتعمَّدة (تعمُّد صريح لتدمير مجموعة معينة مستهدفة، وتكون موجهة إما ضد مجموعة بمفردها وإما متعددة أو جميع أشكال الحياة البشرية).
3. الإبادة الجماعية في سياق الاستعمار أو تعزيز السلطة.
4. الإبادة الجماعية في سياق الحرب العدوانية أو غير العادلة.
5. جرائم الحرب ضد الإنسانية.
6. الإبادة الجماعية بصفتها نتيجة لتدمير البيئة والإساءة إليها.

من كتاب Toward a Generic Definition، ص 76_77.

فرانك تشوك وكورت جوناسون: أنواع الدوافع وراء الإبادة الجماعية

1. استبعاد خطر حقيقي أو محتمل.
2. نشعر الرعب بين أعداء حقيقيين أو محتملين.
3. الحصول على ثروة اقتصادية.
4. تطبيق اعتقاد أو نظرية أو عقيدة.

من كتاب The History and Sociology of Genocide، ص 29.

مايكل مان: أنواع الجناة اعتمادًا على دوافع القتل

1. عقائديون، يؤمنون بصحة الإبادة الجماعية.
2. شديدو التعصب، يشتركون بالأحقاد الاعتيادية ضد المستهدَفين.
3. عنيفون، تشدهم الجريمة نفسها.
4. خائفون، يشعرون بالتهديد إن لم يقتلوا.
5. مهنيون، يتبعون الأوامر أملًا بالتقدم.

obeikan.com

6. نفعيون، تغريهم إمكانية الربح الاقتصادي المباشر.
7. منضبطون، يشعرون بالحاجة إلى الالتزام بالأوامر بسبب ضغوطات تمارسها جهة أعلى.
8. رفاق، يشعرون بضغط نحو القتل تفرضه المجموعات المناظرة.
9. اتباع للروتين، يطيعون الأوامر بصورة اعتيادية.

من كتاب The Dark Side of Democracy، ص 27_29.

لا أقصد الدخول في هذه الجدالات بصورة ممنهجة، رغم أنها تشير إلى مخاوف مهمة فيما يتعلق بالبحث المقارن، بل أريد أن أؤكد كيف أن تلك التصنيفات وغيرها تعكس الاعتقاد بأن دوافع ومسببات الإبادة الجماعية معقدة ومتباينة، وتسلط الضوء على الصعوبات المحتملة للتفسير، أيمكن لعلماء الاجتماع اقتراح ذلك؟ للإجابة عن هذا السؤال، وتبرير حجتي فيما يتعلق بالأدوار الأساسية للعلاقات العسكرية والسياسية، سأتفحص بعضًا من الشروحات العامة الأساسية التي تم اقتراحها، علينا أن نلاحظ أولًا أن أسئلة متعددة شديدة الاختلاف تُطرح، ومن أهمها:

1. هل ثمة أسباب عامة سببت تطور ظاهرة الإبادة الجماعية، سواء خلال التاريخ، أو في الأوقات الحالية؟
2. هل بوسع سمات بعينها تزويدنا بعناصر تفسر الأحداث المعينة كافة؟
3. لماذا تقوم مراكز تنظيم الجناة باقتراح الشروع بالإبادة الجماعية؟
4. لماذا يرتكب أفراد أو مجموعات معينة من الجناة جرائم تحمل صبغة الإبادة الجماعية[10]؟

obeikan.com

وفيما يأتي أخطط وأقيِّم بعضًا من الإطارات التفسيرية الأساسية؛ حاملًا في ذهني هذه الأسئلة، ومن ناحية المنظور الذي رسمت له مخططًا يمكن النظر إلى تلك الإطارات على أنها طرق مختلفة لتحديد السياقات البنيوية الأكبر، التي تتطور ضمنها البنية الخاصة للنزاع ذي الطبيعة التي تتصف بالإبادة الجماعية.

الحداثة

وجد اختلاف حول الإقرار بوجود إبادة جماعية في مرحلة مبكرة من التاريخ[11]، إلا أن هناك تساؤلات فيما إذا كانت السياسات الإجرامية الممنهجة تجاه المجموعات العرقية وغيرها شائعة كما هي حالها في القرون الأخيرة من الزمن[12]، دار جدال بأنه رغم ندرة حداثة القتل، إلا أننا نجد في الوقت الحاضر سياسات ممنهجة لتدمير مجموعات اجتماعية بتلك الصورة، وهي مميزة عن السياسات الهادفة إلى هزيمة أعداء مسلحين في الحرب، فقد كان لِمكن ينظر إلى الإبادة الجماعية على أنها نسخة حديثة من حروب الإبادة التاريخية.

لكن قلة من علماء الاجتماع كانوا قد تناولوا هذا السؤال بشكل مباشر، ويمثل تعليق ميشيل فوكو المشهور (انظر الإطار 10.2) عندما يربط الإبادة الجماعية بالحرب الحديثة، ثم يربط الاثنين بالتحولات العميقة لآليات السلطة بالعصور الحديثة، إذ يعكس فوكو التجارب الخاصة بالحرب الشاملة والاستبداد رغم أنه لا يستعمل تلك الكلمة، فيرى أن الإبادة الجماعية تنتج من إدارة جديدة للموت تُعد النتيجة الطبيعية المصاحبة لإدارة الدولة لقوى الحياة، وتمثل الإبادة الجماعية تجلي القوة الحيوية، وتعكس حقيقة أن الحياة وآلياتها «أقحمت في

عالم من الحسابات الواضحة، وأنها جعلت من قوة العلم عامل تحول للحياة الإنسانية»[13]، ولكن إن كانت الدولة الحديثة تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم عقول وأجساد تابعيها، والحفاظ عليها، فلا يزال علينا أن نسأل لماذا تتم ممارسة تلك المهمة بصورة إبادة جماعية؟ يبدو غير كافٍ تفسير فوكو بأن الإبادة الجماعية هي الوجه الآخر من وظيفة الدولة الحديثة في إدارة الحياة، إذ «لِمَ يجب على الدول الحديثة ـ التي تتحاشى عقوبة الإعدام بشكل متزايد ـ اللجوء إلى طقوس عربدة متمثلة بالتدمير والقتل الذين يسِمَان الإبادة الجماعية؟»[14].

فكرة فوكو غير المتدبَّرة نسبيًّا عن الإبادة الجماعية تبدو شديدة التأثر بتوجهات معينة، علمية مزيفة ومحسِّنة للنسل، ولفكر الإبادة الجماعية والقتل المقنَّن لمعسكرات الإبادة، ورغم أن الحكام الاستبداديين بدوا وكأنهم يحشدون القوى لتربية وذبح تجمعات سكانية بأكملها كالماشية، فقد أظهر الباحثون أن قراراتهم المتعلقة بالإبادة الجماعية كانت ذرائعية، واتخذت في ظروف سياسية وعسكرية معينة، وقد كانت عمليات الإبادة الجماعية الحالية أقل تأثرًا بالمفاهيم العقائدية الطموحة، ولكن أكثر تأثرًا بأهداف سياسية واضحة، تمارس الإبادةَ الجماعيةَ أنظمةٌ استبدادية، ومجموعات مسلحة لا تحمل طموحات أو قدرات استبدادية، ودول الغرب قادرة على إدارة الحياة لكنها لا تمارس الإبادة الجماعية، ويعد العنصر الحيوي مُعضلًا بالنسبة إلى فوكو كما كان بالنسبة إلى لِمكن، فقد جادلت في الفصل الثاني كيف اتبع ستالين سياسات للإبادة الجماعية في عهد هتلر نفسه، لكن عمليات الإبادة الجماعية التي قام بها لم تكن مستمدة من أفكار حيوية تنظر إلى الأمم على أنها أجسام اجتماعية كما كانت أفكار منافسه.

إن عمليات الربط التي يقوم بها فوكو موحيةٌ، لكنها لا تشرح ظهور الإبادة الجماعية، أو سبب الشروع بها، إذ إن صياغاته شديدة التعميم ببساطة، ويبقى اعتقاد واسع الانتشار في إشارة الحداثة إلى التمكين، ويقوم زيغمونت بومان بسبر وجهة النظر التي ترى في المجتمع الحديث سببًا ضروريًّا لكن غير كافٍ، فبالنسبة إليه كانت المحرقة نتيجةَ مواجهة فريدة من نوعها بين عوامل عادية وشائعة وحدها إلى حد كبير[15]، واختبارًا نادرًا مهمًا يمكن الاعتماد عليه لاحتمالات المجتمع الحديث المخبأة[16]، وأكد «أن كل مكوِّن من مكونات المحرقة -أي تلك الأشياء كلها التي جعلتها ممكنة- كان عاديًّا... بمعنى أنه كان متماشيًا بشكل كامل مع كل ما نعرفه عن حضارتنا، وروحها المرشدة، وأولوياتها، وصورتها الراسخة عن العالم....»[17]؟.

الإطار 10.2 ميشيل فوكو: القوة الحيوية والإبادة الجماعية

أصبحت السلطة ذات السيادة سلطة عاكفة على توليد القوى، وتنميتها، وتنظيمها، بدلًا من أن تكون سلطة مكرسة لعرقلتها أو إخضاعها أو تدميرها. وأصبح هناك تحول موازٍ في حق الموت، أو على الأقل ميول نحو الاصطفاف إلى جانب مقتضيات قوة تدير الحياة، ونحو تعريف الموت وفقًا لذلك، ظهر هذا الموت الذي كان مبنيًّا على حق السيادة، على أنه الشكل المقابل من حق الجسد الاجتماعي بضمان حياته، والحفاظ عليها أو تطويرها، بيد أن الحروب لم تكن بالدموية التي أصبحت عليها منذ القرن التاسع عشر، ومع الأخذ بالحسبان أن الأشياء كلها متساوية، فلم يحصل قط أن ابتلت أنظمة تجمعاتها السكانية بمحرقات كتلك، لكن قوة الموت الهائلة هذه... تقدِّم نفسها اليوم على أنها وجهة النظر المقابلة لموقع يُضفي تأثيرًا أساسيًّا في الحياة، مخضعًا إياها لعمليات تحكم دقيقة، وقوانين تنافسية، فلم تعد الحروب تُشن باسم سيادة يجب الدفاع

عنها؛ بل نيابة عن وجود الجميع؛ وتحشد تجمعات سكانية بأكملها من أجل الذبح بالجملة تحت ذريعة ضرورة الحياة، إذ أصبحت المجازر ناشطة، والمبدأ الذي يسلط الضوء على خطط المعركة -أي أن يكون المرء قادرًا على القتل؛ ليتمكن من الاستمرار بالعيش- هو المبدأ الذي يُعرِّف إستراتيجية الدول، لكن الوجود المعني ليس الوجود القانوني للسيادة؛ إذ ثمة وجود حيوي لتجمع سكاني في خطر، وإذا كانت الإبادة الجماعية حقًّا حلم القوى الحديثة، فليس ذلك بسبب العودة الحالية إلى حق القتل القديم؛ بل لأن السلطة تتموضع وتُمارس على صعيد الحياة والصنف والعرق وظاهرة التجمع السكاني الأوسع نطاقًا.

من كتاب The Will to Knowledge، ص 136_137.

يخصص بومان هذا التركيز الحديث ضمن شروط العقلية والتقنية والتنظيم، (انظر الإطار 10.3)، لكن في حال أفكار فوكو نجد أن مفهوم بومان للمحرقة قنَّن بصورة مبالغ فيها، فهو يعترف فقط بأن «احتمالية المحرقة كانت متأصلة في سمات عالمية معينة من الحضارة الحديثة؛ أما تنفيذها، فكان مرتبطًا من الناحية الأخرى بعلاقة خاصة، وليست عالمية بين الدولة والمجتمع»[18]، إلا أن وصفه يحصر معنى المحرقة ببعض مفهومات التضحية باليهود، ما جعل من الصعب مقارنتها بعمليات الإبادة الجماعية الحديثة، وعندما يكتب أن «المحرقة تركت وراءها وتفوقت على كل مكافِئاتها المزعومة من عهد ما قبل الحداثة، وعرضتها على أنها بدائية ومخربة وغير فعالة بالمقارنة... إنها تتفوق على أحداث الإبادة الجماعية في الماضي بالطريقة نفسها التي يتفوق فيها المعمل الصناعي الحديث على الكوخ الذي يعمل فيه صاحب الحرفة...»[19] وبقوله هذا يركز بصورة كلية على الإبادة الصناعية.

نفهم القليل من أعمال سَـرِيّة الحماية، كإطلاق النار على عدد هائل على طول خنـادق مرتجلـة، وحرقهـم أحيـاء فـي قراهـم، لكن ذلـك الذبح المباشـر كان المرحلة الأولى من عمليات قتل جماعي موسـعة، كانت عاملًا حوَّل مركز الثقل ومهَّد الطريق بالنسبة إلى أوشويتز.

الإطار 10.3 زيغمونت بومان: الحداثة والمحرقة

يكمـن فـي قلـب فكرة بومان عـن حداثـة المحرقة الجوهريـة الجدل القائـل بأنها تحتـوي الأشـكال التنظيميـة العادية للمجتمع الحديث، ويقتبـس مـن خاتمة راؤول هيلبـرغ (ص 8) في كتابـه الكلاسـيكي The Destruction of the European Jews قوله بأن آلية التدمير: «لم تكن مختلفة من الناحية البنيوية عن المجتمع الألماني المنظـم بكاملـه، إذ كان المجتمـعَ المنظمَ فـي أحد أدواره الخاصة. بالنسـبة إلى بومـان تعـد المحرقـة حالـة معياريـة عـن الإدارة العلميـة، ومثـالًا عـن العقلانيـة الروتينية الحديثة» (ص 149)؛ إذ جعل منها «القسـم المسـؤول عن تدمير اليهود الأوروبييـن فـي مركز قيـادة وحدة المهام مثـلًا، وهو القسـم المخصص للإدارة والاقتصـاد... عدا الشـناعة الأخلاقية لهدف...، ولم يختلف النشـاط بأي صورة رسـمية (وهـي الصـورة الوحيدة التي يمكـن التعبير عنها في لغـة البيروقراطية) عن الأنشـطة المنظَّمة كلها التي صممتها وراقبتها وأشـرفت عليها أقسـام إدارية واقتصاديـة عاديـة» (ص 14)، وهكـذا تنطبـق الحالـة علـى وصف ويبر لـلإدارة الحديثة عندما يقول:

كان خيار الإبادة البدنية الوسيلة الناجعة لمهمة الإبادة والإزالة والاستبعاد، ونتاج الإجـراءات البيروقراطية الروتينية، محدد الوسـائل والنتائـج؛ موازنة الميزانية، تطبيـق القواعـد العالميـة، ولإيضاح النقطـة أكثـر كان الخيار نتـاج تأثير الجهود الحثيثة لإيجاد حلول عقلانية لمشـكلات متعاقبة، في وقت كانت تنشـأ فيه ضمن

الظروف المتغيرة... قد انبثق عن قلق عقلاني حقيقي، وأوجدته بيروقراطية صادقة مع شكلها وغرضها. (ص 17؛ التشديد في الأصل، المكتوب بالخط المائل هنا). كانت البيروقراطية بمنزلة الحبوب المنومة للأخلاق التي أدت إلى النجاح الإداري التقني للمحرقة (ص 26).

لم تكن أنشطة وحدات القتل المتنقلة أقرب إلى الطرق ما قبل الحديثة في القتل من معسكرات الإبادة؛ بل وفرت أيضًا نموذجًا أقدر على البقاء من أجل الإبادات الجماعية اللاحقة، وتبين بصورة جلية في رواندا، أن الرشاشات والمناجل كانت قاتلة تمامًا كما غرف الغاز، ومن دون الحاجة إلى البيروقراطية حسب المقياس الألماني، حتى وإن وَظَّف المنظمون المؤسسة السياسية الحديثة والإعلام العام. وفي البوسنة قام الصرب القوميون بتدمير المجتمع غير الصربي، في الوقت الذي قاموا فيه بذبح قلة فقط عن طريق الترهيب والطرد والتعذيب والاغتصاب والقتل في معسكرات الاعتقال الجاهزة. إن الطرق المتبعة وعمليات التنظيم في التدمير المعاصر للشعوب الأصلية أساسية أكثر من تلك التي تخص الحل النهائي، وليس مفاجئًا «أن طالبًا يدرس هذه الأنواع من الإبادة الجماعية يجادل في أن فرضية بومان التي تربط الإبادة الجماعية بمستوى معين من تكوين الدولة، والفاعلية التقنية، والعقلانية، وعدم الموضوعية تكذبها أمثلة أخرى»[20].

أدت المقالات النقدية من هذا النوع إلى نسخة بديلة من فرضية الحداثة، وترى نانسي سكيبر هيوز Nancy Scheper-Hughes، أن الإبادة الجماعية ليست إدراكًا استثنائيًّا على مستوى عالٍ من البيروقراطية، بل سمة

مستوطنة في قلب الحداثة، فهي تقترح استمرارية للإبادة الجماعية التي تتكون من حروب صغيرة، وعمليات إبادة جماعية غير مرئية تُمارس في الأماكن الاجتماعية الاعتيادية؛ كالمدارس الحكومية، والعيادات، وغرف الإسعاف، وأجنحة المشافي، ورياض الأطفال، والمحاكم، والسجون، ومراكز الاعتقال، والمشرحات الحكومية، وتشير الاستمرارية إلى القدرة البشرية على تقليص أهمية الآخرين، وجعلهم وحوشًا، أو أشياء غير إنسانية، الأمر الذي من شأنه أن يعطي تبريرًا لممارسات العنف اليومية، لقد طوَّر النوع الإنساني «قدرة على الإبادة الجماعية تمكن رؤيتها في كل أنواع الإبعاد الاجتماعي، والتجريد من الإنسانية، والتجريد من الشخصية، والتشكل التطوري المزيف، التي تجعل من سلوك العنف الشنيع نحو الآخرين عاديًّا»[21]، ووفقًا لما تراه سكيبر هيوز:

> من الممكن رؤية التحضيرات للقتل الجماعي في الآراء الاجتماعية، والمؤسسات من العائلة إلى المدارس والكنائس والمشافي والجيش...، أما استمرارية الإبادة الجماعية... فتشير إلى إجماع اجتماعي يتجه نحو إفراغ أشكال من الحياة البشرية، وأساليبها من قيمتها...؛ ورفض تقديم الدعم الاجتماعي، والرعاية الإنسانية للمجموعات الاجتماعية الضعيفة الموصومة بالعار...؛ عسكرة الحياة اليومية...؛ وخلق الأقطاب الاجتماعية والخوف...»[22].

يكمن جوهر الحقيقة لهذا الجدل في أنه حالما ندرك إمكانية نتائج الإبادة الجماعية، من السهل تخيل قدرة عمليات الإبعاد الاجتماعية اليومية على تسهيلها (استمرارية الإبادة الجماعية)، لكن بإمكانها أن تكون ظروفًا مساندة. أما السؤال الأساسي فهو: ما الظروف التي يتحول فيها إفراغ الشيء من قيمته، والتجريد من الإنسانية إلى عنف ممنهج ومنظم؟ بما أن الأمرين الأولين شائعان، واللاحقين

استثنائيان نسبيًّا، فإن هذا النوع من الجدل في حداثة الإبادة الجماعية يتشاطر المبالغة في التجريد الموجود في نسخة بومان التي ينتقدها.

العقيدة والثقافة والنفسية

لا تتعلق التفسيرات الشاملة الأكثر انتشارًا بالعلاقات الاجتماعية الحديثة بشكل عام بل بصورها الخاصة، والافتراضات بأن العقيدة والثقافة، ولا سيما الثقافات العرقية والنزاع هي أسباب متأصلة، أمر شائع جدًّا خارج إطار الكتابات الأكاديمية، لكنها منتقدة على نطاق واسع داخلها. يعكس دور العقيدة الاهتمام غير المتكافئ لأفكار الجاني في دراسة الإبادة الجماعية التي كنت قد انتقدتها في الفصل السابع، من الواضح أن أفكار مرتكبي الإبادة الجماعية تدخل في أفعالهم حرفيًّا، وتقودها وتبررها، ولذلك تعد أفكارهم نقطة بداية مقبولة للفهم والتفسير، إلا أنها غير كافية؛ لأنه ليس بإمكاننا أخذ المعنى الظاهري لتلك المفاهيم المتعلقة بأنظمة معتقدات مرتبكي الإبادة الجماعية التي ترتبط بصورة مباشرة بمجموعة مستهدفة معينة بصفتها تفسيرًا لعنفهم، وبأخذ أوضح الأمثلة على ذلك لا تكفي معاداة السامية لشرح كيفية إسهام العقيدة في المحرقة، إذ كانت المحرقة عنصرًا واحدًا فقط في عالم العقيدة العرقي والقومي والعسكري للنازيين، أما العقيدة فكانت عنصرًا واحدًا فقط من سياق الأسباب، وكانت عقيدة الحزب واضحة المعالم نسبيًّا عندما استولى على السلطة عام 1933م، لكن تحركت الإبادة الجماعية التي قام بها النازيون قرابة عام 1939م، أما إبادة اليهود فسرقت الأضواء قرابة عام 1942م، ولذلك فإن قلة من المؤرخين يفسرون الإبادة الجماعية النازية

ضمن شروط معاداة السامية، أو حتى العقيدة النازية، فبالنسبة إلى أغلبهم من الضروري استحضار مناسبات عسكرية وسياسية أكثر تحديدًا، وبالإمكان تعميم هذه الخاتمة، إذ عادة ما يملك الجناة منظومات معتقدات معقدة وليست مترابطة، وتترك تأثيرًا مهمًّا في أفعالهم، ومن الواجب تقييم ذلك التأثير ضمن السياق الأوسع للعلاقات الاجتماعية التي تحدث ضمنها الإبادة الجماعية، ولاسيما السياق البنيوي الذي ينتج منه النزاع (الإطار 10.4).

عند التفكير في تأثير الثقافات والهويات في الإبادة الجماعية، تنشأ الاعتبارات الأخرى، فهناك اتفاق واسع النطاق على أن الثقافة العرقية والقومية -حتى عندما تتم توأمتها بتاريخ النزاع- غير كافية على الدوام لتوليد العنف، وقد طرح مان ذلك الإجماع، فقال: «لا يحدث التطهير المجرم بين المجموعات العرقية المنفصلة لكن المتساوية، فمجرد الاختلاف ليس كافيًا للتسبب بهذا القدر من النزاع... إذ من أجل أن ينشُب نزاع حقيقي يجب أن تستغل مجموعة عرقية مجموعة أخرى»[23]، إن أكثر ما يمكن ادعاؤه عن العوامل الثقافية العامة، وعوامل الهوية أنها عندما تمتزج بالاستغلال، وتعجُّ بالعداوات التاريخية، قد تسهِّلُ سياسات الإبادة الجماعية.

الإطار 10.4 النقل الثقافي لطرق الإبادة الجماعية

يجادل عالم الإنسان الاجتماعي كريستوفر تايلور، بأن الإبادة الجماعية في رواندا «لا يمكن تقليصها إلى منافسة على السلطة، والهيمنة والسطوة بين الأحزاب، فكثير من العنف فيها... اتبع نموذجًا ثقافيًّا ومنطقيًّا مُهيكَلًا ومهيكِلًا... إن كثيرًا من المزاعم المتعلقة بالسلامة الجسدية التي صادفتُها في الطب الشعبي خلال العمل الميداني في رواندا قبل الإبادة الجماعية، ظهرت في تقنيات

الوحشية الجسدية التي وظَّفها متطرفو الهوتو وقت الإبادة الجماعية، لا أقول هنا إن الأحداث السياسية في عام 1994م سببتها تلك الرموز، أو الثقافة الرواندية المتصورة بطريقة حتمية معرفيًّا على غرار تحليل غولدهاغن المثير للجدل عن الإبادة الجماعية النازية في كتاب **Hitler's Willing Excutioners**، فهذه الأمثلة كانت ظاهرة خلال أوقات السلم وخلال أوقات الحرب (Christopher C. Taylor, The Cultural Face of Terror in the Rwandan Genocide of 1994, p.141).

كان لرواندا ثقافة من الرعب تمتد حتى عام 1994م، وقد سوَّغت عدد من القصص المتداولة العنف، وأظهرت ليزا مالكي أن عمليات العنف التي استخدمت ضد الهوتو في بروندي عام 1972م، كانت أعمالًا مروعة شملت العقاب بالخوزقة، ونزع الأجنة من أرحام أمهاتهم، وإكراه الآباء على أكل لحم الأطفال، وإكراه الوالد وطفله على ارتكاب زنا المحارم، وأنها أصبحت جزءًا من نموذج معروف للعنف (Liisa Malkki, Purity and Exile)، ويشير تايلور إلى «أن أشكال العنف الوحشي والقمعي التي يستخدمها اليوم قوميو الهوتو كانت قائمة في رواندا في أثناء عملية الإبادة الجماعية التي جرت عام 1994م». (p.141).

قد تعمل بعض المصادر في الثقافات نفسها باتجاه معاكس، ورغم ذلك ثمة معنى آخر قد تكون الثقافة فيه أكثر فاعلية، إذ يقدم سرد كريستوفر تايلور (انظر الإطار 10.4) طريقة عامة جيدة لتخيل الأهمية السببية للنسخ المسيسة من الثقافة العرقية، ورغم أنها لم تكن قط التفسير الأساسي لسبب الشروع بالإبادة الجماعية، إلا أنه بإمكانها المساعدة على شرح الكثير عن سبب تقبل جمهور أنصار الإبادة الجماعية لها، وكيفية ممارستها.

وبإمكان علم النفس الاجتماعي «تزويدنا بالدليل على سبب ميل القادة الأفراد لطابع يتسم بالإبادة الجماعية، وسبب مشاركة الرجال العاديين في

عمليـات الإبادة تلك»[24]، وإذا أسـهمت «العمليات النفسـية الاعتيادية، والدوافع الإنسـانية العادية الشـائعة، وميول أساسـية معينة لكن ليسـت حتمية في الفكر والشعور الإنسانيين (تجريد الآخرين من قيمتهم على سبيل المثال) في الإبادة الجماعيـة، فليس بإمكانهـا أن تكون المصـادر الأولية للإبـادة الجماعية، بناء علـى رأي إرفيـن سـتوب»[25]، وإذا كانـت الميول نفسـها غير حتمية، فـإن تبعيات الإبـادة الجماعية سـتكون كذلـك، إذ يجب أن يكون عنصر التفسـير المركزي؛ السـياقات الاجتماعيـة الاسـتثنائية التـي تُـزَجُّ فيهـا الميـول النفسـية الشـائعة بصورة عنف وقتل.

الاقتصاد

ثمة نسخة محددة أخرى عن فرضية الحداثة تسمى التفسير الاقتصادي، وهـي صيغـة متجذرة بعمق فـي الفكر العلمي الاجتماعي، تشـك قلة بأن للإبادة الجماعيـة مظاهر اقتصادية متكـررة الحدوث، فالسـرقة الممنهجة لممتلكات اليهود في وقت المحرقة تعد رمزية عن هذا الأمر، وشـكَّلت الإبادات الجماعية الحديثة أمثلة أخرى عن جعل الجناة أنفسهم أغنياء على حساب ضحاياهم، لكن الصعوبة التي يجدها الماركسيون في تفسير المحرقة ضمن شروط الرأسمالية؛ منعت الباحثين عن تفسـير حدوث الإبادة الجماعية -بصفتها معاكسـة لأفعال الجناة الأفراد- فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، يمثل مان وجهة النظر السائدة في رؤيته الدور المركزي للعوامل الاقتصادية على أنه استثنائي، فيجادل أن في الإبادة الجماعية ذات الصبغة الاسـتعمارية، «كانت علاقات القوة الاقتصادية المحـرك الأساسـي على نحو فريد مـن نوعه»[26]، إلا أن المسـتوطنين -حتى في

الحالات الاستعمارية- كانوا يهدفون إلى تأسيس سيطرة سياسية جمعية على الأرض، إضافة إلى سيطرة اقتصادية على قطع من الأراضي.

تُرى الإبادات الجماعية المعاصرة ضد الشعوب الأصلية -تشتمل على أشكال جديدة من استعمار المستوطنين في بلاد شبه إمبراطورية- ضمن إطار اقتصادي مشابه، ويرى ليفين أن النظام العالمي الاقتصادي التنافسي يمارس ضغوطًا على الدول والأمم في العالم الرابع لتدمير الشعوب الهامشية باسم بناء الدولة، والبرامج التطويرية، ويذهب أبعد من ذلك بأن ثمة «عمليات ومخزونات لا تنضب للإبادة الجماعية في النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب ويقوم بتنظيمه»[27]، وتُعد فرضية حق المصدر لفيليا جيفريموفاز عن رواندا تفسيرًا فرديًّا، فتعتقد أن النمو السكاني ضمن سياق مصادر شديدة المحدودية مسؤولًا عن استعداد الشعب لحمل السلاح ضد جيرانه؛ «إذ إن عوامل مثل عدم امتلاك الأرض المتزايد، والتفاوت بين الفقير والغني، وطموحات نخبة متحجرة القلب تخسر قبضتها على السلطة، والسياسات الإقليمية، والآليات الإقليمية أثَّرت كلها بصورة مركزية في الإبادة الجماعية والذبح السياسي»[28]، هي محقة عندما تقول: «إن من الواجب عدم إهمال المظاهر الاجتماعية- الاقتصادية لعمليات القتل...، وبينما حصلت عمليات القتل على زخم كبير، أصبح العنف أكثر تعقيدًا وأقل ارتباطًا بغايات سياسية محضة»[29]، بيد أن الدوافع المحركة الأساسية لمركز الإبادة الجماعية المنظَّم بقيت سياسية وعسكرية، ويكمن السؤال الرئيس في مدى مسؤولية الضغوط الاقتصادية بشكل عام عن سبب تحول النُّخب إلى عقلية الإبادة الجماعية. يتمثل الخطر من جديد في التجريد المفرط، فنحن بحاجة إلى إيضاح السياق

السياسي العسكري المحدد الذي تتشكل ضمنه سياسات الإبادة الجماعية؛ لأن معظم الدول الفقيرة التي تعاني ضغوطًا اقتصادية لا ترتكب فعل الإبادة الجماعية، حتى وإن دخلت الضغوط الاقتصادية في صنع قرار الدول والأحزاب والجيوش والمليشيات وغيرها، لاتزال الإبادة الجماعية بحاجة إلى أن تُهيكل تلك الضغوط طرقًا سياسية وعسكرية ضد الشعوب الأصلية.

وثمة طريقة أخرى لتمثيل العوامل الاقتصادية والثقافية، هي عدُّها شروطًا سابقة، إذ يقترح أليكساندر هينتر «أننا قد نستخدم مصطلح الشروع بالإبادة الجماعية لنسند إليه منظومة العمليات المتشابكة التي تولد عنفًا جماعيًّا كهذا، فكلمة الشروع بالشيء تعني جعله جاهزًا ومحضَّرًا...، وبالشروع بالإبادة الجماعية أُشيرُ إلى مجموعة من العمليات التي تؤسس الشروط السابقة لحدوث الإبادة الجماعية ضمن سياق سياسي-اجتماعي معين»[30]، وعندما يصل هينتون إلى تحديد المقدمات لا يُشير إلى الاضطراب الاجتماعي-الاقتصادي وحسب، بل إلى التمييز العنصري، والفرص التفاضلية للمجموعات، والتشريع الذي يجعل من التقسيمات الاجتماعية أقطابًا، وإشاعة رسائل الكراهية، فلا تتضمن مرحلة التحضير الكثير من الضغوطات والعلاقات التي تتعلق بالخلفيات العامة، كما هي حال سياسات ما قبل الإبادة الجماعية النشطة التي تُذكي نيران النزاع، ففي الروايات الحديثة كلها عن الأحداث الكبرى تبتعد الحركة عن تمكين الظروف نحو سياقات سياسية تتطور ضمنها سياسات الإبادة الجماعية، فالإبادة الجماعية تكون سياسة متعمدة وفعلًا منظَّمًا، حتى عندما يتم ارتجالها في لحظتها، ومن الواجب شرحها بصورة أساسية ضمن سياق النزاع السياسي؛ إن العلاقات الاقتصادية والثقافية تساعد على فعل ذلك، ومن

الصعب التفوق على كلمات محمود ممداني حين يقول «إن نقدي لأولئك الذين يميلون إلى التركيز على ما هو اقتصادي وثقافي في فهم الإبادة الجماعية؛ هو أن تفسيرهم يجعل من لحظة القرار والخيار مغمورة، كما لو أن الفعل الإنساني عند أعلى درجات الوضاعة والبطولة يمكن تفسيره بالضرورة وحدها»[31].

السياسة

ثمة الكثير مما يشير إلى أن السياسة هي النقطة الأساسية للشرح، ولا يعني هذا أن الدولة هي التي ترسمها. ينتقد دادريان الغالبية العظمى من الباحثين المنخرطين في موضوع الإبادة الجماعية، والتي تصور الدولة على أنها راسم السياسة الأبرز، ويرى «أن الدولة بحاجة إلى أن تتحول على يد نخبة ثورية لتصبح أداة للإبادة الجماعية»[32]، ورغم أن هيلبيرغ وبومان يؤكدان دور مؤسسات الدولة العادية، وجدنا أن مان يتفق مع دادريان على أن دور الدولة أمر يدور حول النظام الحاكم أكثر من المؤسسات، ولاحظنا أيضًا أن ذلك يُغالي في توحيد الإبادة الجماعية مع نوع محدد من الحالات، فالفاعلون الجمعيون في الإبادة الجماعية موجودون خارج الدولة وداخلها أيضًا، رغم أن الدول تعدُّ سمات مميزة مهمة في السياق البنيوي، فقد يسعى الجناة الثائرون إلى الاستيلاء على سلطة الدولة، أو تأسيس دولة انفصالية جديدة بمساعدة الدول الأخرى، وفي الغالب سيتمتع الجناة المستوطنون، أو الأحزاب، أو شبه العسكريين بدعم الدولة الضمني، أو عدم التدخل من أجل المضي قدمًا بعمل الإبادة الجماعية.

يشير تفهم عقلية مرتكبي الإبادة الجماعية بهذه الطريقة إلى النزاع السياسي، ويراه ظاهرة مستقلة، وهذا ما استخلصه مان من عملية مسح

موسعة، وتعد روايته تلك مهمة، «لأن مهمته تعتمد على إطار متماسك لتحليل القوة الاجتماعية»[33]، ويجادل بأن مصادره الأربعة الأساسية؛ الاقتصادية والسياسية والعقائدية والعسكرية يتضمنها التطهير والإبادة الجماعية، لكن مسببها المباشر يكون سياسيًّا، ويجادل مان بأن القومية العرقية هي أقوى ما تكون، حيث بإمكانها التقاط وجوه أخرى للاستغلال. وطالما كان العيب الأكثر خطورة في الكتابات الحالية عن القومية العرقية تجاهلها الكامل للعلاقات الطبقية، حيث تتم توأمتها مع اختلافات اجتماعية أخرى -ولاسيما تلك المتعلقة بالطبقة والإقليم والجنس- إلا أن العداوة العرقية تنشأ حيث تتفوق العرقية على الطبقة بصفتها الشكل الأساسي للطبقات الاجتماعية، مستولية في طريقها على الآراء الشبيهة بالطبقات، ومتحدية إياها نحو القومية العرقية[34]. يحدث ذلك من خلال الصراع السياسي:

يتم الوصول إلى منطقة الخطر للتطهير القاتل عندما:

أ. تطالب الحركات التي تدّعي تمثيل مجموعتين عرقيتين قديمتين دولتها بكامل أو جزء من الأرض نفسها.

ب. هذه المطالبة -بالنسبة إليهم- تمتلك شرعية هائلة، وفرصة معقولة لتصبح قيد التطبيق.

إن الحالات الخطيرة كلها حالات ثنائية العرق...، إذ تسوء الاختلافات العرقية لتتحول إلى حالات كراهية جدية، ومستويات خطيرة من التطهير، ناتجة من مطالبات تنافسية متواصلة بالسيادة السياسية....، يتعلق النزاع العرقي المجرم بصورة رئيسة بعلاقات القوة السياسية، رغم أنها وبينما تتطور «تشمل العلاقات العقائدية والاقتصادية وعلاقات القوة العسكرية»[35].

تفسير مان للإبادة الجماعية الواسعة النطاق ليس «سياسيًّا بصورة رئيسة»[36]، وحسب، بل مركزه الدولة أيضًا، «إذ عادة ما توجّه الدول عمليات

التطهير بمراحلها القاتلة، ويتطلب ذلك ترابط الدولة ومقدرتها»[37]، حيث تشتمل السياسات بالغة الإجرام على مرْكَزَةٍ ومجانَسَةِ قوى الدولة، والقوى الاجتماعية المتنوعة، جامعة إياها في كتل متماسكة، تقوم النخب الثورية التي تدير دول الأحزاب بتوحيد بنى الدولة المشتتة، والدوائر الانتخابية الجماعية للسعي وراء أهداف استثنائية، ويجب عدُّ الإجرام نتاج التصعيدات والإحباطات غير المتوقعة التي يُرغم في أثنائها الأفراد على الخيارات. وهكذا تقدم هذه المقاربة روايات مكانية عن كيفية تبلور نوايا الإبادة.

من خلال تلك الرواية الاجتماعية يتقدم مان بنظرية معقدة عن التصعيد السياسي نحو الإجرام المتطرف خلال مراحل متعددة، إذ تحدث الحركة من منطقة الخطر إلى الشفير:

> «عندما تُنَفَّذُ إحدى الخطتين البديلتين، فإما أن تتم مساندة الجانب الأضعف ليقاتل بدل الاستسلام...، بالاعتقاد أن المساندة وشيكة القدوم من الخارج...، وإما أن يعتقد الجانب الأقوى أنه يمتلك قوة عسكرية هائلة، وشرعية عقائدية تمكنه من شق طريقه بالقوة في دولته التي تم تطهيرها بقدر ضئيل من الخطورة البدنية، أو الأخلاقية عليه»[38].

يحدث تجاوز الشفير عند تقسيم الدولة التي تتمتع بالسيادة على الأرض المتنازع عليها إلى أحزاب، ويجعل منها دويلات متطرفةً ضمن بيئة سياسية غير مستقرة، وعادة ما تؤدي إلى الحرب[39]، ففي نظرية مان عن التصعيد لا تنتج حصيلة العنف عن البنى المتأصلة، بل نراه يؤكد إمكانية أن تطرأ بشكل غير متوقع، فيقول: «من تلك الأزمات السياسية والجيوسياسية ينبثق أولئك الثوريون؛ مطالبين بمعاملة أكثر قسوة للأعداء الواقعيين من الأعراق

الأخرى، حيث يكون النزاع العرقي قديمًا بين المجموعات المتنافسة، ويكون متسمًا بالطقوس والتكرار والقابلية للتدبر، وبالمقارنة فإن التطهير المجرم حقًّا لا يمكن توقعه، وغير مقصود في أصله، وينبثق عن أزمات غير ذات صلة كالحرب»[40]، ويبدو أننا عدنا إلى حيث بدأنا، أي إلى التضمين الكبير المتعلق بالحداثة، بيد أن تفسير الإبادة الجماعية على أنها النتيجة غير المتوقعة للأزمات السياسية-العسكرية؛ يجلب القوة لفكرة أنها احتمالية متوقعة للحداثة، إذ تستدرج البنى الاجتماعية العادية الشعب العادي ذا الدوافع الدنيوية إلى ارتكاب جريمة التطهير[41]:

> «مرتكبو جريمة التطهير العرقي لا يتحدرون بيننا بصفتهم فصيلة منفصلة من الأشرار، بل أوجدتهم نزاعات مركزية في الحداثة، اشتملت على تصعيدات وإحباطات غير متوقعة، أُجبر خلالها الأفراد على الرضوخ لسلسلة من الخيارات الأخلاقية الأكثر تحديدًا...، ويأتي التطهير العرقي المجرَّم من حضارتنا ومن الشعب الذي كان معظمه يشبهنا»[42].

رغم أن وصف مان الاجتماعي السياسي الغني يقدِّم إطارًا اجتماعيًّا مقبولًا أكثر من التقديرات الأخرى، إلا أن المشكلات الأكبر تبقى موجودة، فباقتصاره الإبادة الجماعية على الحالات القصوى من القتل الجماعي الشامل، شأنه شأن العديد من الكتّاب، يتجاهل مان حالات الإبادة الجماعية الأقل إجرامًا، ولاسيما النماذج الواسعة الانتشار من العنف المتسم بالإبادة الجماعية المصبوغة بالطابع المحلي، ويبدو أن تفسيراته المفصلة تتعارض جزئيًا مع فرضياته العامة (انظر الإطار 10.5): ففي أقتم الأحداث يمتلك الجانب المظلم روابط هشة مع الديموقراطية، وأكثرها إجرامًا بضعة أنظمة شديدة الاستبداد؛ تنحرف عن المعتاد من الاستبدادية ذات الوتيرة المستقرة،

فتحشد المجموعات ذات الأغلبية المسيطرة في حزب دولة جماعي، وتعبئ الشعب ضد الأقليات العدوة[43]، ويعترف مان بأنه من الصعب حشر المحرقة ضمن مخططه بشكل كامل رغم أن هتلر منع الديموقراطية، إلا أن حملاته ضد اليهود لم تنبثق عن تاريخ من النزاع العرقي بين الألمان واليهود، وحتى وإن كان أولئك يشكلون مجموعتين عرقيتين قديمتين إلى حد ما، فنادرًا ما طالبت أي منهما بدولتها الخاصة بها على الأرض نفسها كلها أو جزء منها. يؤكد بومان «كان اليهود بحقيقة وجودهم المشتت في الأقاليم وفي كل مكان، أمة بلا دولة»[44]، ورأى بومان أن طبيعة اليهود بوصفهم استثناء من القاعدة العرقية جعلهم أهدافًا «إذ إن العالم الزاخر بالأمم والدول الأمم نظر شزرًا إلى الفراغ اللاأممي، وكان اليهود في فراغ مماثل، بل كانوا ذلك الفراغ نفسه»[45].

رغم أن إطارًا للنزاع العرقي المسيس قد ينطبق على هذه الحالة، إلا أن المنافسة العرقية لم تكن ملائمة، فيبالغ بومان في الاستثناء اليهودي، فثمة العديد من الشعوب من دون دولة، وتعدُّ من أكثرها عرضة للإبادة الجماعية، فلا تفسر فرضيات مان الأساسية عمليات القتل الجماعي للولايات الستالينية، فهو يصف أكثرها بالإبادة الطبقية لا التطهير العرقي؛ لأن أهدافها كانت طبقات اجتماعية، ويفسرها على أنها مشروعات ثورية مخطئة، وهكذا فإن حظر الاشتراكية هو متغير طبقي يتعلق بحظر الديموقراطية، وحظرت المثل العليا الاشتراكية للديموقراطية في الوقت الذي التحمت فيه الشعوب مع مصطلح البوليتاريا (الطبقة العاملة)، مما خلق ضغطًا لتطهير الطبقات الأخرى، وتعدُّ هذه «طريقة عامة ثانية تحولت فيها المثل العليا الديموقراطية إلى التطهير المجرَّم»[46].

يجـرد مـان النقد من فاعليته بالاعتـراف بأنه «بأخذ فوضوية المجتمعات وتفرُّدهـا، فمـن غيـر الممكـن أن تكـون فرضياتـي قوانيـن علمية، حتـى إنها لا تتناسـب ودراسـات الحالـة لـدي»[47]، بيـد أنـه مـن الممكـن أن نثيـر اعتراضات شـاملة عديدة، فهو يبالغ في التشـديد على أهمية عمليات الاستبدال العقائدية للأمـة، وطبقـة العمال بالنسـبة إلى الشـعب، ولا يتناسـب إطار المنافسـة لديه مع حالات القتل الجماعي السياسـية الكبرى منتصف القرن العشـرين، مع أنه يناسب حوادث رواندا ويوغوسلافيا بشكل كبير، لكن إن كانت الإبادة الجماعية والإبـادة الطبقيـة هـي الأشـكال القصـوى، وشـبه القصـوى مـن التطهيـر، ولا تستطيع فرضياته تفسيرها؛ فإن صلتها بالموضوع ستصبح قيد الشك.

الإطار 10.5 مايكل مان: الجانب المظلم للديموقراطية

يسـتخدم مـان التطهير العرقـي مصطلحًا أساسـيًّا، أما التطهيـر المجرَّم (الذي تشكل الإبادة الجماعية المعرفة بشكل ضيق صنفًا فرعيًّا فيه)، فهو أقرب مكافئ للمفهـوم الأوسـع للإبـادة الجماعيـة المعتمـد هنـا، والعديـد مـن جدالاتـه متعلق بالأخير، وتندرج حالته في الإطار القومي العرقي الواسع للديموقراطية، فالتطهير العرقـي المجرَّم هـو مجازفة لعصـر الديموقراطية؛ لأن المثـل الأعلى للحكم عن طريق الشعب بدأ وسط تعدد الأعراق بمشابكة الشعوب مع الأعراق السائدة، الأمر الـذي أدى إلـى توليـد مفهومات أساسـية عن الأمـة والدولة اللتين شـجعتا تطهير الأقليات (ص 3)، وعلاوة على ذلك كانت الشعوب متداخلة مع الطبقة ومع الدين، فتضم هذه الفرضية متغيرات الطبقة والدين بالإضافة إلى العرق.

تنصـ وجهـة نظـر مان علـى أن التطهير يغلب بصـورة واضحـة أن ينتج من حظر الديموقراطيـة فـي الأنظمـة الفاشـية والسـتالينية...إلخ، ولذلـك فـإن ارتبـاط الديموقراطيـة بالإبـادة الجماعيـة غيـر مباشـر بمعظمـه، فالأنظمة التـي ترتكب

جريمة التطهير ليست ديموقراطية مطلقًا؛ لأن ذلك سيكون تضاربًا في المصطلحات...، وبينما يستمر التصعيد نحو القتل تصبح الأنظمة الجانية أقل ديموقراطية شيئًا فشيئًا، ولذلك يمكن للفرضيات التي تربط الديموقراطية بالإجرام أن تطبق على مراحل التصعيد المبكرة من النزاع العرقي (ص 4)، التطهير بالنسبة إلى مان مُتَضمن في تشكيل الديموقراطية أكثر منه في شكله المؤسساتي، فالديموقراطيات المستقرة المؤسسة هي نمط السياسة الحديثة الأقل احتمالًا لارتكاب التطهير، أما الديموقراطيات التي استقرت حديثًا فغالبًا ما تملك التطهير في تاريخها، إذ إن أغلبها ارتكب ما يكفي من التطهير العرقي في الماضي لإنتاج جسم مدني أحادي العرق في الحاضر، ففي ماضيها سار التطهير والديموقراطية جنبًا إلى جنب، وتم بناء الديموقراطيات الحرة فوق أنقاض التطهير العرقي رغم أن هذا اتخذ شكل الإكراه الممأسس، لا القتل الجماعي.

لكن يلاحظ مان رابطين جوهريين مباشرين:

1. كان التوسع الاستعماري مجرَّمًا بصورة خاصة، حيث استولت ديموقراطية المستعمر على السلطة، فكلما تحكم المستعمرون بالمؤسسات الاستعمارية كان التطهير أكثر إجرامًا...، وتلك أكثر العلاقات التي وجدتها مباشرةً بين الأنظمة الديموقراطية والقتل الجماعي.
2. تكون الأنظمة التي اعتمدت الديموقراطية حديثًا أكثر احتمالًا لارتكاب التطهير العرقي المجرَّم من الأنظمة الاستبدادية المستقرة. (ص 4).

يؤدي بنا تشابك العرقية والطبقة الذي لفت مان النظر إليه إلى التشكيك بافتراضه أن العرقية هي جوهر المشكلة، وأن استهداف الطبقة استثناء، إذا كانت الإبادة الجماعية تولّدها السياسة، فلم لا نستدعي الاستهداف السياسي، أو سحق المجموعات السياسية إلى الواجهة؟ إن أكثر مستويات التفسير عمومًا بحاجة إلى أخذ الأنماط المتعددة للاستهداف في الحسبان، بما أنه قد تم

جمع بعضها مع بعض، فضلًا عن أنه من غير الممكن تمييز بعضها عن بعض في حالات كثيرة.

تم تأطير تلك النقاشات كلها بوصف سياسي محدد للغاية، (انظر الإطار 10.5). التطهير المجرَّم نوع حديث؛ لأنه الجانب المظلم من الديموقراطية[48]، والجانب الأحدث من نقاش مان عن الديموقراطية وربطه بين (الدمقرطة) والإبادة الجماعية، مدعوم بكتابات متزايدة عن الثورة الديموقراطية المعاصرة والأزمة الانتخابية، فيوغوسلافيا السابقة ورواندا كانتا ضمن حالات عديدة تم فيها تضمين (الدمقرطة) التي غالبًا ما يعزز وجودها الغرب والأمم المتحدة، إضافة إلى الحركات المحلية في الإبادة الجماعية، وقد «أدى الأحدث منها -فشل الحركات الديموقراطية في الربيع العربي- إلى حرب أهلية مجرمة شملت مذابح متكررة تتسم بطابع الإبادة الجماعية في سوريا، وقمع النظام العسكري الجديد المتسم بالإبادة الجماعية للمعارضين السياسيين في مصر، وقد ولَّد النزاع الانتخابي عنفًا ذي طابع إبادي في القرن الحالي في دول مثل كينيا و كوت دي فوار ونيجيريا»[49].

الحرب

ثمة تساؤل أساسي آخر فيما إذا كان مان يعرّف السياق البنيوي الأولي للإبادة الجماعية ضمن أنواع القوى الأربعة لديه. أشرت إلى تشديده على احتمالية نتائج العنف، ولا سيما ادعاؤه أن «التطهير المجرَّم ينبثق من أزمات غير ذات صلة كالحرب»[50]. إن العبارة الأخيرة إفشاء غير مقصود، فكما يغلب في تقاليد علم الاجتماع؛ «يُنظر إلى الحرب على أنها متغير خارجي، وعامل

إخـلال عرضـي للعمليـات السياسـية المحلية، يُعطـي دفعًا للنخب للسـعي وراء القتـل الجماعـي وجعله ثوريًّا»[51]، لكـن يندر أن تكون الحرب غيـر ذات صلة، إذ نجـد أن قـوى الإبادة الجماعية تقاتل في حروب تقليدية ضد الدول أو الحركات المسـلحة التي يُعتقد أن التجمعات السـكانية مرتبطة بها، أو حتى حروب إبادة جماعية، وعندما لا تدخل الأنظمة الجانية في حروب تقليدية، نجد أنها مُعَسْكَرَةٌ بشـكل كبير، وهذا تفسـير للطريقة التي يحتالون فيها على السلطة ويمركزونها بأيديهم؛ سـعيًا وراء عنفٍ مدبرٍ ضد المدنيين والمسـتوطنين المسـلحين، إذ لا يوجد مصادفة في الحرب، والقوة العسـكرية بمـا يتعلق بالإبادة الجماعية بناء على ما ورد في الفصل الثامن.

العديـد مـن نقاشـات مان الخاصة به تسـير فـي هذا الاتجـاه، فهو يدرك أن القـوة العسـكرية حاسـمة في المراحل الأخيرة، ومن أسـوء حـالات التطهير العرقي، لأنها عنف قاتل منظم ومركز اجتماعيًّا، أما الجيوش، وقوى الشرطة، وعناصر غير نظامية إضافية للدولة مما يشبه الجيش، فهي الوسائل الأساسية التـي تجلب مفهـوم التصعيد (مفهوم من مفهومات الحـرب) إلى الصدارة في تعليـل تطـور الأزمات الإجرامية، ورغم أن بعضها سياسـي بصورة محدودة، إلا أن معظمها كان عسكريًّا، وحقيقة:

> «حدثـت معظـم حالات التطهيـر العرقي في القرن العشـرين خلال الحروب، أو خـلال الانتقـال الفوضوي من الحرب إلى السـلم، وتقلـل الحروب المتلونة عقائديًّا القوانين المشتركة، وتحوِّل المدنيين إلى أعداء، أما الحروب الأهلية، وحروب الانفصال ذات المكون العرقي القوي، فهي خطيرة على المجموعات العرقيـة المحتجـزة وراء خطوط العدو، ويزيد الإغراء نحـو التطهير العرقي المجرَّم عندما يكون من الممكن تحقيقه بأقل كلفة عسكرية، مع نسبة ضئيلة

من الخوف من الانتقام، ومن الممكن أن تولِّد الحملات العسكرية إغراءات تخطيطية نحو ارتكاب شناعات بحق المدنيين، لم يكن في الحسبان ارتكابها أصلًا، إذ تغري حروب العصابات أفرادها لقتل المدنيين...، وتلك...، كلها ميزات القوة العسكرية التي قد تنتج تطهيرًا مجرَّمًا»[52].

على أكثر مستويات التحليل عمومية، وفي فرضياته، وتحديد النمط الأولي للسلطة بالسياسي، نرى أن دور الحرب هذا غائب، ويلفت ذلك النظر إلى أنه رغم أن علماء الاجتماع الآخرين أكدوا تميُّز الحرب بصفتها مصدرًا للسلطة، فإننا نجد أن تفسير مان لهذه القضية أكثر شمولًا؛ ففي عمله المهم ينشق عن نظريات ماركس وويبر التي تدمج القوة العسكرية ضمن الفئة السياسية «إذ تبدو مساواة القوة المادية بالدولة منطقيةً في حال الدول الحديثة التي تحتكر القوة العسكرية، ومن الواجب عدُّها مختلفة من ناحية المفهوم...»[53]، ويستخدم مان هذا الاختلاف ليؤكد أهمية العسكرة على أنها «السمة المميزة للسياسة الفاشية»[54]، وشكل مستقل من العنف في التطهير»[55]، من الواضح أن الإبادة الجماعية تنتمي إلى الصنف المادي العسكري العنيف من النزاعات التي نجدها لدى مان الذي يشبه صنف ويبر الدموي.

لا يعني هذا بالطبع أن يتم تفسير الإبادة الجماعية من ناحية العلاقات العسكرية وحدها، إذ من الواضح أن أنماط القوى العقائدية الثقافية والاقتصادية والسياسية مشمولة أيضًا، لكن الهجنة مع الحرب تعني أن الحرب هي السياق البنيوي الذي يزودنا بأكثر التفسيرات مباشرة، ولذلك لا يكمن الموقع التفسيري الأساسي للإبادة الجماعية في السياسة كما يطرح مان، بل في التفاعلات بين القوى السياسية والعسكرية، ورغم أهمية العمليات

السياسية والثقافية-العقائدية والاقتصادية في التأسيس لأزمة إبادة جماعية، إلا أنه حالما يبدأ التلميح إلى هدف التدمير، يصبح ثمة عملية عسكرية، وتسليط قوة، وتوكل المؤسسات السياسية والتجمعات الكثير من تطبيق السياسة المباشر للمنظمات العسكرية، سواء كانت قوى مسلحة تقليدية، أو شبه عسكرية، أو عصابات من المستوطنين المسلحين، أو شرطة، أو ضباطًا حكوميين أو أحزابًا ممن تم نشرهم في دور شبه عسكري، وكما الحرب، فإن الإبادة الجماعية تشتمل على تغذية راجعة مستمرة من الجناة العسكريين مباشرة إلى المنظمين السياسيين المركزيين، ويأتي دور السؤال عن المكان الذي علينا البحث فيه عن السياق السببي المباشر، فالسياق الأكثر شيوعًا ليس النزاع السياسي، بل النزاع الذي أصبح عنيفًا، وفي كل حالة على المرء تفحص الروابط بين الحرب والإبادة الجماعية بصورة واقعية، إضافة إلى طيف واسع من العمليات السياسية والاقتصادية والثقافية المشمولة، لكن «في محاولة الإجابة عن السؤال المتعلق بعلاقة الحداثة بالإبادة الجماعية، نجد أن جزءًا مهمًّا من الإجابة هو: الحرب الحديثة، ولاسيما القذرة التي أصبح فيها المدنيون مستهدفين، وتمت فيها عسكرة الدولة والسياسة»[56].

السياق الدولي

لفهم سمة الإبادة الجماعية المكانية ينبغي فهم علاقتها بالحرب، لكن لها عواقبها الأساسية لنوع الإطار البنيوي الذي نحتاج إليه لتفسيرها، ما يزال قسم كبير من علم الاجتماع يفهم المجتمع ضمن شروط قومية، وهي نزعة يدعوها أولريتش بيك «القومية المنهجية»[57]، ويشير مان إلى أن «معظم

واضعـي النظريـات يفضلون الآراء المجـردة على التركيـب الاجتماعي؛ ولذلك يهملـون الجوانب الجغرافية والمكانية-الاجتماعيـة للمجتمعات، وإذا افترضنا أن المجتمعـات شـبكات لهـا حدودهـا المكانيـة الواضحـة، فبإمكاننـا حل تلك المشكلة»[58]، وطالما كانت شبكات القوة الحديثة «قومية ودولية في آن معًا، وهي الآن عالميـة بصـورة متزايـدة أيضًا»[59]، إلا أن العديد مـن الباحثين في موضوع الإبادة الجماعية يجعلون منها أمرًا محليًّا، مسـتثنين سـياقاتها الدولية، فيشير روبرت ميلسـون إلى «الإبادات الجماعية الكلية، مثل الإبادة الجماعية للأرمن، والمحرقة، وإبادة الغجر،... وسـحق الكولاك، والكمبوديين، والإبادة الجماعية التي تجري تلقائيًّا»[60] .

واقعيًّا، لم تستهدف المحرقة اليهود الألمان وحسب (يهودي ألماني واحد مـن بين عشـرين مـن الضحايا اليهـود)، بل يهودَ قـارة بأكملها تمت السـيطرة عليها من خلال حرب عالمية، وكانت الحروب الدولية مركزية في نشوء الإبادات الجماعيـة للأرمـن والكمبوديين، ومما هـو موجـود فـي القائمـة التـي وضعها ميلسـون، قد يكون من الممكن عدُّ سـحق الكولاك فقط أمرًا محليًّا من ناحيتي النشوء والنطاق، لكن سيكون على التفسير الوافي أن يتضمن أصول الستالينية، وعسـكرة الحرب الأهلية التي تم تدويلها، وكيف أن التنافس والتهديد الدوليين شـكلا العقيدة الستالينية، يقول مان: «إن الأزمات السياسية و الجيوسياسية»[61] هي السياقات التي تثور ضمنها النخب نحو حلول إجرامية، وما يوفر السياقات لتصعيد الإبادة الجماعية هو مزيج معين من الظروف القومية والدولية، وينتج مـن ذلـك أنه عندما نضع الإبادة الجماعية في إطـار اجتماعي عام، علينا فهم مصادر القوة ضمن شروط عالمية وإقليمية ودولية إضافة إلى القومية، وعندما

يفكر المرء بأصول مفهوم الإبادة الجماعية في الحروب العالمية والقانون الدولي، فسيكون ذلك واضحًا، إلا أن تأصل جذور المغالطة المحلية يعني أن دراسات الإبادة الجماعية لن تفلت منها إلا بالتزام واعٍ للفهم العالمي والدولي.

إن بوادر مقاربة دولية كتلك بدأت بالظهور؛ إذ حوَّلت الكتابات عن الإبادة الجماعية ذات الطابع الاستعماري الاهتمام إلى العلاقات الدولية المتأصلة بين الإمبراطوريات الأوروبية والمستعمرين من جهة، والشعوب الأصلية من غير الأوروبيين من جهة أخرى. كانت الإبادة الجماعية موسعة مع انتشارات جغرافية ومؤقتة، وبأحداث أقل تركيزًا وتنوعًا في الضحايا من السكان الأصليين، وتبدو مختلفة للغاية عن الأحداث الكبيرة المنفصلة التي كانت موضع اهتمام دراسات الإبادة الجماعية؛ ولذلك ركزت الدراسة على النموذج الكلي للإبادة الجماعية في العديد من المواقع في العالم، بالإضافة إلى الإبادات الجماعية لشعوب أصلية معينة، وفيما يخص القارة الأسترالية، تصف باربرا «بنية علاقات المستعمرين البريطانيين مع مجتمع السكان الأصليين في أستراليا»، بينما يذكر موزس أن «ما لا يقل عن ست مئة إبادة جماعية ارتكبت ضد الشعوب»[62]، ورغم اختلافاتها «رُبطت الإبادة الجماعية بالمحرقة بطرق عديدة، بما فيها الاستمرارية من المشروعات الألمانية والاستعمارية الأوروبية العامة، إلى البرامج النازية، واستعمار المستوطنين بصفته مظهرًا جوهريًّا من التوسع النازي»[63].

التركيز الدولي أو الإقليمي لا يناسب فقط الحالات الاستعمارية، فيقدم المؤرخ دونالد بلوكسام Donald Bloxham اقتراحًا بأن علينا الاطلاع على الإبادة الجماعية في أوروبا الجنوبية الغربية أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن

العشـرين (انظر الإطـار 10.6)، بصفتها مجموعة متكاملـة من النزاعات، نتج منها عنف مستهدَف نفذَّه فاعلون مختلفون ضد تجمعات سكانية عرقية وقومية ودينيـة مختلفـة، ولم تكن الإبـادة الجماعية للأرمن من منظـور كارثة معزولة، بل الدرك الأسفل من «لعبة كبيرة لإبادة جماعية»[64]، ومن ثم يتفحص بلوكسام النموذج الأوسع للإبادة الجماعية في وسط شرق أوروبا كلها في النصف الأول من القرن العشـرين، ويقدِّم «الحل الأخير على أنه الذروة، ليس للعنف النازي وحسب، بل أيضًا لنموذج أكبر يؤثر في بقعة من العالم بأكملها»[65]، ويهوِّل المؤرخ تيموثي سنايدر Timothy Snyder هذه الفكرة، فيدعو البقعة بين ألمانيا النازية والاتحـاد السـوفييتي بـأراضي الـدم التـي ارتكبـت فيهـا هـذه الإمبراطوريات الاسـتبدادية شناعات واسـعة النطاق، ليس بشكل مشـروعات محلية منفصلة، بل نتيجةً لـ «التفاعل بين النظامين»[66].

جـاء ليفيـن بتنظير عام دولـي هو أنه يجـب النظر إلى الإبـادة الجماعية المعاصرة، بعيدًا عن أنها «سلسـلة من الانحرافات التي لا صلة لها بالموضوع، على أنها نتيجة مرافقة حرجة...، لما هو في الواقع نظام دولي شديد الاختلال وظيفيًّـا»[67]، فهـو يـرى النظام ضمن شـروط اقتصادية جزئيًّا، لكن يراه بشـكل أساسي على أنه بنية التنافس الجيوسياسي الذي توحدت ضمنه الدول الجانية التـي تميل إلى «الهوس بتناقضات قوتها وضعفهـا»[68]، ويرى ليفين النظام ينكر الإبـادة الجماعيـة من خلال اتفاقية الإبادة الجماعية، لكنه غير قادر على جعل ذلك حقيقة؛ لأن ذلك سـيعني «تحدي معيار السـيادة الذي يسـمح فعليًّا للدول بارتكاب الإبادت الجماعية ضد سكانها»[69]، وتصادف تعميمات ليفين الكاسحة عن النظام الدولي بصفته قائدًا للإبادة الجماعية المشكلات نفسها التي رأيناها

فـي الأفـكار المتجردة عن الحداثة بصفتها مسـبب الإبادة الجماعية، ويبدو أن الإبادة الجماعية ليسـت نتيجة النظام الدولي الحديث بشـكل عام، بل نتيجة ما يدعـوه أحد باحثـي العلاقات الدولية، مانوس ميدلارسـكي Manus Midarsky، «سياقات دولية محددة»[70]، وما يدعوه آخر، غوميس سواريس Gumeaz Suares، «أوضاعًـا متأزمة جيوسياسـية متسـمة بطابـع الإبادة الجماعيـة»[71]، ومن النوع الذي يحلله بلوكسام.

«النظـام الدولـي تغيـر بشـدة خـلال القـرن الماضـي، وتحولـت نمـاذج الإبـادة الجماعيـة بصـورة متكـررة في عمليـات انتقاله مـن حال إلـى حال»[72]، اختفت الإمبراطوريات الاسـتعمارية التي جلبت إبادة جماعية واسـعة الانتشـار قـام بهـا المسـتوطنون، حتـى وإن كانـت مشـروعات الاسـتيطان مـا زالت تهدد التجمعات السكانية الأصلية في بعض الدول، ولم يعد ثمة وجود للمنافسات بين الإمبراطوريـات الحديثة العظيمة التي نتجـت منها الحروب العالمية، وعمليات الإبـادة الجماعية العثمانية والسـتالينية والنازيـة، حتى وإن كان لها صداها في منافسـات الغرب والصين وروسيا، ونتج من الصراعات بين الشيوعية ومعادي الشـيوعية في الحرب الباردة، وبين الإمبراطوريات المنسـحبة، والمستعمرين، وحركات الاسـتقلال خلال طرد المسـتعمرين، موجات مختلفة من أزمة الإبادة الجماعيـة فـي النصف الثاني من القرن العشـرين؛ لكن تلك أيضًا أصبحت من الماضـي، وفـي نهاية القرن العشـرين وبدايـة القرن الحادي والعشـرين، كانت الإبادة الجماعية في أماكن مثل يوغسلافيا السابقة، ورواندا، ودارفور مرتبطة بصراعـات السـلطة على (الدمقرطـة)، والحرب الأهلية، والنزاع الانشـقاقي، وتبـدو البـؤر المحليـة للإبـادة الجماعية التـي كانت فـي القرنين الثامن عشـر

والتاسع عشر في مناطق المستوطنات الاستعمارية الأوروبية، ثم في النصف الأول من القرن العشرين في أوروبا الشرقية، وخلال الحرب الباردة في آسيا وأمريكا اللاتينية، متركزة في بعض أجزاء إفريقيا والشرق الأوسط، لكن الشيء الذي تخبرنا إياه هذه القصة هو أنَّ الأنماط العالمية للنزاع تستمر بالتغير.

الإطار 10.6 دونالد بلوكسهام: لعبة الإبادة الجماعية العظيمة

في قلب لعبة الإبادة الجماعية العظيمة نجد الإبادة الجماعية الأرمنية في العام 1915م، التي قُتِلَ فيها ما يقارب مليون أرمني في أنطاليا (مركز تركيا الآن) في موضعهم الأصلي، أو قضوا نحبهم إثر الاغتصاب، أو التشويه، أو الهتك، أو التجويع، أو العطش نتيجة ترحيلهم إلى مواقع صحراويةٍ نائيةٍ؛ كان مرتكبو الجرائم في الأساس القادة، واللجنة المركزية للجنة الاتحاد والتقدم (CUP) (ل. ا. ت.)، وهي الزمرة الحاكمة في حكومة الإمبراطورية العثمانية، مكَّن تدمير اللجنة للمجتمعات الأرمنية من تأمين أنطاليا كالمنطقة المركزية المطهرة عِرقيًّا من أجل التنمية القومية للشعب التركي (ص 4)، واقتضى تبرير اللجنة بأنَّ القوميين الأرمن كانوا متحالفين مع الإمبراطورية الروسية العدوّة، وهكذا كانت عمليات الترحيل ضرورةً عسكريةً، ولذلك السبب تمّ الاعتراف بأنَّ الحرب العالمية الأولى (1914–1918م) كانت المحفز بصورة كبيرة للإبادة الجماعية التي تنكرها تركيا الحديثة.

غير أنَّ نطاق بلوكسهام أوسع من هذا بكثير، أولًا يُظهر أنَّ تدخل القوى العظمى في الشؤون العثمانية الداخلية كان عاملًا أساسيًّا في إثارة الدينامية العثمانية–الأرمنية نحو الإبادة الجماعية، بينما كانت الحساسية التركية بشأن التدخل الخارجي بالنيابة عن الأرمن...، عاملًا مساهمًا فعّالًا في بروز الإنكار (ص 5)،

وكانت اللعبة الكبرى للمنافسة الإمبراطورية في الشرق الأدنى أيضًا لعبة إبادة جماعية. ثانيًا يبحث الطريقة التي تلاءمت الإبادة الجماعية فيها مع المخططات العثمانية الديموغرافية، وتشكيل الدولة في القوقاز من عام 1918م إلى 1920م، وعملية المجانسة الشائعة في بلدان أخرى في البلقان وأوروبا الشرقية الوسطى في النصف الأول من القرن العشرين (ص 25)، وأخيرًا يدرس الرد الدولي لوضع ما بعد الإبادة الجماعية، وكيف أثارت تدخلات -كتدخل بريطانيا في العراق- قضايا مثل المسألة الكردية التي تستمر إلى اليوم.

يعدُّ كتاب بلوكسهام تاريخًا دوليًّا، مظهرًا كيف أنَّ الإبادة الجماعية الأرمنية لم تكن نتاج العلاقات المحلية للإمبراطورية العثمانية وحسب، بل للقوى العظمى المعقدة، والمنافسات القومية التي تضمنت العديد من الأطراف الثالثة، علاوةً على هذا فإنَّه يظهر كيف أنَّ الإبادة الجماعية الأرمنية أكبر حلقة من أحداث الموت الجماعية المدفوعة سياسيًّا، فقد وُجِدَت العديد من أحداث القتل والطرد العرقي الأخرى في هذه المنطقة بين عاميّ 1911-1923م، وقد ارتكبتها دول وحركات أخرى، بالإضافة إلى العثمانيين بحق ضحايا مختلفين -كان المسلمون الضحايا الأساسيين في حروب البلقان في عاميّ 1912-1913م- وكان للأحداث المختلفة عواقب لبعضها بعضًا. يُظهر هذا التحليل الرائد كيف أنه بإمكان الإبادة الجماعية أنْ تكون مجموعةً من العمليات متعددة العوامل والجوانب، وأنَّ السياق المحلي مع العالمي جوهري لفهمها.

يوسع بلوكسهام هذا التحليل في أعمال لاحقة، بما فيها (الحل الأخير: إبادة جماعية)، الذي يستعرض كيف انتشرت الإبادة الجماعية بعد الحرب العالمية الأولى من البلقان وتركيا، إلى أوروبا الشرقية الوسطى ككل، البالغة أوجها في الإبادة الجماعية النازية، وإبادتها لليهود وغيرهم بطرق عدة، يقدم عمله قالبًا للتحليل الدولي المنبثق للإبادة الجماعية.

الخلاصة

اقترح هذا الفصل أين يتعيَّن علينا أن نبحث عن التفسيرات، لكنه لم يعالج إلّا ظاهر المشكلة، ثمّة أشياء عديدة مختلفة ليتم شرحها عن الإبادة الجماعية عمومًا، وعن حالات خاصة، وقد تنوعت بُنى النزاع المتعلق بالإبادة الجماعية بصورة هائلة؛ فقد ألغيت مركزية الإبادة الجماعية الاستعمارية تقريبًا، وأبطلت مركزية الدولة فيها، وكانت الإبادة الجماعية الأوروبية في القرن العشرين مركزيةً، بينما كانت الإبادة الجماعية ما بعد الاستعمارية في أغلب الأحيان أقل مركزية، وبطرق جديدة تفسر الإبادة الجماعية الوطنية والدولية بنى عسكرية- سياسية ربطت بصورة وثيقة ببنى ذات خلفية اقتصادية وثقافية معقدةً على نحو هائل، فهي تتغير بسرعة، وتتنوع إقليميًّا ومحليًّا بأشكالها وتأثيراتها. الإطار الذي رسمته في هذا الفصل ليس سوى نقطة بداية، فالتفسيرات المقنعة للإبادة الجماعية ستظل دائمًا معقدةً ومتنوعةً؛ لكونها دائمًا تنتمي لفئة واسعة من الظواهر.

obeikan.com